

افتتح قاضي القضاة سماحة الشيخ عبدالكريم الخصاونة المبنى الجديد لمحكمة استئناف اربد الشرعية و مكتب الاصلاح والوساطة والتوفيق . وقال سماحته ان هذه المبادرة من

تنفيذا للرؤية الملكية في تحسين بيئة التقاضي في المحاكم وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين مبينا أنه بعد

محاكم الاستئناف الشرعية وفقا للتعديلات التي أقرت ضمن قانون تشكيل المحاكم الشرعية وقانون أصول المحاكمات الشرعية

موازيا في تطوير البنى التحتية لهذه المحاكم لتكون محاكم نموذجية قادرة على تلبية احتياجات متلقي الخدمة في خطوة على طريق استكمال

اجراءات تخصيص قطعة ارض في مدينة اربد لبناء قصر عدل شرعي يضم في جنباته محاكم اربد الشرعية بمختلف اختصاصاتها لتلبية

متطلبات التقاضي وقدم سماحته الشكر الى رئيس بلدية اربد والمجلس ومعالى وزير البلديات على تعاونهم مع دائرة قاضي القضاة في

هذا الشأن . كما قام سماحته بافتتاح مكتب الاصلاح والوساطة والتوفيق والذي خصص له

الشرعية وتم تجهيزه وتأثيثه بكافة المتطلبات اللازمة للبدء في عمله . حيث اشار سماحته إلى اهتمام الدائرة الكبير في التوسع في إنشاء مكاتب

الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري والتي تسعى الدائرة من خلالها الى تحقيق الرؤية الوطنية لحماية الأسرة وضمان استقرارها وديمومتها

وتحسين نوعية العلاقة بين أفرادها والارتقاء بها من خلال إيجاد حلول رضائية مبتكرة للنأي بالأسرة عن اللجوء إلى التقاضي ما أمكن وبما يعزز

منظومة حقوق الإنسان ويحميها وأكد سماحته الى اننا نستهدف من خلال هذه المكاتب نشر التوعية والإرشاد بالحقوق الأسرية وكيفية إنهاء

النزاعات العائلية بأسلوب راق يحفظ كرامة الأسرة وأفرادها

الدائرة قريبا في برنامج دورات وورش العمل المتخصصة للمقبلين على في ظل الازدياد الواضح في أعداد القضايا

الشرعية. كما اطلع سماحته أثناء الزيارة على سير العمل في مشروع حوسبة أعمال التنفيذ في محكمة تنفيذ اربد الشرعية حيث أكد سماحته على

ضرورة استكمال حوسبة جميع الأعمال والقضايا فيها خلال شهر وبما

يضمن للمراجعين سرعة ودقة انجاز معاملاتهم حيث سيستفيد المحكوم لهم بعد انتهاء أعمال الحوسبة من خدمة بطاقة الأسرة الالكترونية التي تمكنهم من الحصول على قيمة المبالغ المحكوم بها لهم من خلال تحويلها إلى رصيد البطاقة حيث يمكن استخدام هذا الرصيد بسحبه نقدا عن طريق أجهزة الصراف الآلي أو استخدام البطاقة من خلال نقاط البيع دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنك لاستلام النقد بالطريقة التقليدية وإمكانية الدفع نقداً من خلال المشتريات عن طريق الخصم من رصيد حساب البطاقة فوراً وقد اثبتت هذه البطاقة نجاعتها ونجاحها بعد تطبيقها في عمان الشرعية كما ستتيح عملية الاتمة دفع النفقات في محاكم التنفيذ الشرعية من خلال خدمة الدفع الالكتروني بحيث يكون المجال متاحا للمستفيدين لدفع المبالغ المالية المستحقة عليهم من خلال التحويلات البنكية الالكترونية عبر الانترنت، أو من خلال صناديق الدفع في البنوك كافة، أو البريد الأردني، وغيرها من نقاط الدفع المعتمدة مما سيسهل على المراجعين ويخفف الكلف عليهم ويبسط الاجراءات . كما زار سماحته خلال جولته في محافظة اربد محكمة بني عبيد الشرعية واطلع على سير العمل فيها وعلى احتياجاتها وما تتطلبه من أعمال لتحسين الخدمات المقدمة لابناء لواء بني عبيد . ورافق سماحته في الزيارة سماحة الشيخ عصام عربيات رئيس المجلس القضائي الشرعي رئيس المحكمة العليا الشرعية كما حضر فعاليات الافتتاح محافظ اربد رضوان العتوم ورئيس البلدية حسين بني هاني وعدد من المسؤولين في المحافظة .